أزمة الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، هل التجديد هو الحل؟.

د. محمد بن حليمة(*)

مقدمة:

يعتبر الحديث عن الخطاب الديني في العصر الحاضر، كما في العصور التي مضت، من الموضوعات الشائكة التي يحتاج فيها الباحث إلى عملية حصر دقيق، خاصة إذا حاول التطرق إلى جملة الأزمات المتتالية التي يتخبط فيها. فالخطاب الديني أصبح بالنسبة للغرب والشرق على حد سواء المسؤول عن كل المشاكل والاختلالات التي تعرفها المجتمعات الإنسانية، بصفة عامة، والمجتمعات الشرقية بصفة أخص. وعند الحديث عن أزمة الخطاب الديني سرعان ما يظهر مفهوم التجديد كحل سحري للخروج من مختلف الأزمات التي سببها، أو حتى التي يعيشها _ الخطاب الديني _ في حد ذاته.

فمسألة التجديد، أو تجدد الخطاب الديني، أو تطويره _ كما يحلو للبعض تسميته- ليست مسألة سهلة، لأننا لا نعرف من المقصود بالتجديد، ولا ما المقصود بالتجديد، حتى أنه عندما نطرح هذه المسألة، «فإن ذلك يعني أننا نمارس عملاً من أعمال الفكر الحيّ ليس فقط داخل إطار الفكر الإسلامي، وإنما أيضاً داخل المنظور الأكثر اتساعاً لتجديد الفكر الديني بشكل عام»[1]. فالتجديد عملية معقدة تتطلب استحضار تعريفاته، والتركيز على القضايا والمحاور التي تتطلب التجديد. فهل «التجديد عملية علمية فكرية دائمة ومستجدة، أم موقف أخلاقي تفرضه تطورات المرحلة، أم موقف شخصي تقتضيه الأطماع والطموحات؟ هل التجديد هو

استمرار متطور للتاريخ، وإبداع يستمد من الأصالة، أم انقطاع عن التاريخ وخروج عليه، وتخلٍ عن الجذور؟ هل التجديد حل مرحلي مقيد بوطأة الزمان والمكان، أم حركة رعاية دائبة للنتاج الإنساني بين البداية والغاية، تقتضي التصحيح والتصويب حيناً، والخلق والإبداع حيناً آخر؟»[2].

من جهة أخرى، هل يعني التجديد محاكمة التشريع الإلهي بنفس الصيغة والطريقة التي نحاكم بها التشريع الإنساني الوضعي، حيث نعطي للعقل البشري الحرية المطلقة في صياغة الأفكار وصناعة القرار، أم لا بد من رعاية تلك الحدود والقيود، مهما اتسع مجال العقل البشري ومجالات تدخله بعقل مطلق أعلى؟. فالعقل البشري يمتلك الحق في القفز على الالتزامات وحرق المراحل عندما يكون هذا الفكر، فكر بشري، وما دام تاريخه منفصل عن أمور إلهية غيبية. فالتجديد «لا بد من إخضاعه لمعادلة متوازنة بين الزمني واللا زمني، بين التاريخ والغيب، تحفظ للفكر الإنساني دوره في كونه امتداداً للحكمة الإلهية، وللتاريخ الإنساني موقعيته في كونه صلة بين حقائق التكوين والهدف من التكوين في حركة التطور الحضاري»[3].

ومن أجل الإجابة على الكثير من التساؤلات التي تطرح نفسها، وبإلحاح كبير، مثل التي طرحناها من قبل، ومثل: ما هو توصيف الأزمة التي يعيشها الخطاب الديني؟ هل تجديد الخطاب الديني هو الحل المثالي للأزمات التي يعيشها الخطاب الديني؟ هل يتماشى تجديد الخطاب الديني مع البيئة المعرفية؟ هل تجديد الخطاب الديني هو استجابة للقصور الذي تعيشه بعض المناهج المعرفية في فهم الخطاب الديني المعاصر؟ وغيرها من

التساؤلات الكثيرة والملحة التي نحاول تسليط الضوء على البعض منها من خلال هذه المداخلة.

المبحث الأول : مفهوم تجديد الخطاب الديني .

يرى أعلام الخطاب الديني، أن الشريعة «الإسلامية هي الشريعة الإلهية الخاتمة... والخالدة... والعالمية... كان التجديد فيها سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل. ذلك أن الشريعة وضع إلهي ثابت... وحتى يستجيب الثابت لمستجدات الواقع (المتغير) وقفت هذه الشريعة عند الثوابت والكليات والقواعد وفلسفة التشريع... وتركت للفقه _ الذي هو علم الفروع _ التجديد في التفاصيل والجزئيات التي تواكب المستجدات بالأحكام المستمدة من ثوابت الشريعة وقواعدها وكلياتها»[4]. إنه تعريف واضح وصريح فيما ينبغي أن يكون التجديد، وخريطة لطريق التعامل مع الخطاب الديني الذي كثر الحديث عن تجديده وتطويره من كل الجوانب والجهات.

فما يعرف على مختلف الديانات، خاصة السماوية منها، أنها كانت منحصرة في بقعة من بقاع العالم، ومختصة بأمة من الأمم دون سواها، حتى يأيتها من الرسالات ما ينسخها أو يعقبها، حتى جاء الرسالة المحمدية، رسالة خاتمة خالدة وعالمية، تناولت البشرية جمعاء، وشملت كل المعمورة، فلا رسالة سماوية بعد رسالة محمد ﷺ، ولا نبي من بعده، فهي بهذه لا بد أن تتضمن «ميزات وخصائص، تمكنها من مواجهة تحديات اختلاف الزمان والمكان، وتبدل أحوال الإنسان، وحيث إن من سنة الله في خلقه أن يبتعدوا عن هدي الوحي، وتضعف فيهم أنوار النبوة بقدر تقادم الزمان وتباعده»[5]. ثم أن حكمة الله بعد خاتم النبيين أن يكون من البشر من يقوم بعملية تجديد الدين

وتطويره وفق متطلبات المرحلة التي يعيش فيها، وهو مبني على قاعدة أن الدين الإسلامي صالح لكل زمان ومكان.

أولاً: تعريف التجديد.

فالتجديد في اللغة، هو تصيير الشيء جديداً، والشيء يَجِدُ، أي صار جديداً[6]، فيعني التجديد وجود الشيء كان على حالة معينة، فطرأ عليه ما غيّر حالته فجعلها بالية أو قديمة، فإذا تم إعادته إلى حالته الأولى أو مثلها قبل أن يصيبه التغيير، فذلك كان تجديداً له.

أما التجديد في الاصطلاح، فقد عرف اختلاف كبير في تعريفه بين أعلام الخطاب الديني على مر العصور، خاصة في العصر الحديث، فقد «ظهرت مفاهيم عديد للتجديد أدت إلى ظهور مذاهب عديدة، وتراوحت قضايا التجديد فيما بين القضايا التي تخص العقيدة ذاتها، والقضايا التي تخص أحكام الشريعة، والقضايا التي تخص المعاملات والمجتمعات. ومع بدايات النهضة الحضارية العربية والإسلامية الحديثة... ظهرت قضايا التجديد بشكل أساسي، وظهر الاهتمام حديثاً بدراسة التراث الإسلامي مع التركيز على فكر التجديد في مرحلة ازدهار الحضارة الإسلامية الأولى»[7].

كما تمت دراسة الحضارة الغربية المعاصرة وأسس النهضة الغربية من أجل استخلاص الأسس الصحيحة التي يقوم عليها التجديد، خاصة تلك التي تكفل نهضة المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة، وبالتالي اللحاق بركب التقدم في إطار المبادئ العامة للدين الإسلامي. فالإسلام «عقيدة وشريعة، والعقيدة هي جماع ما يعتقد به المسلم من عقائد تخص الإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، والشريعة هي الأحكام والعبادات

والمعاملات التي يلتزم بها المسلم في حياته. وليس في العقيدة تجديد، وإلا كان التجديد تغييراً للدين نفسه، ولذلك ففهم كل ما يتعلق بالعقائد يتم من خلال الرجوع إلى القرآن والأحاديث النبوية والأئمة من السلف الصالح»[8]. فكل القضايا التي تتعلق بتجديد الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي، تعـود في نهاية المطاف إلى قضيتين أساسيتين هما:«الأولى: هي حدود العلاقة الصحيحة بين العقل الإنساني والاعتقادات الدينية. والثانية: الأسلوب الصحيح لتفسير النصوص الدينية على وجه العموم، وتلك التي ترتبط بقضايا التجديد على وجه الخصوص، والقضيتان تعتمدان بصفة أساسية على تحديد الأسلوب الصحيح لاستخدام العقل، بحيث لا يتعدى العقل حدوده الدينية ولا يطغى الفكر الديني على العقل»[9].

لقد تم تعريف تجديد الخطاب الديني حسب العبارات التي استخدمها أعلام الخطاب الديني، فهي لا يمكن أن تخرج عن واحد من المحاور الثلاث التالية:

- المحور الأول: إحياء ما انطمس، واندرس من معالم السنن ونشرها بين الناس، وحمل الناس على العمل بها.
- المحور الثاني: قمع البدع والمحدثات، وتعرية أهلها وإعلان الحرب عليهم، وتنقية الإسلام (والخطاب الديني) مما علق عليه من أوضار الجاهلية، والعودة به إلى ما كان عليه زمن الرسول ﷺ وصحابته الكرام.
- المحور الثالث: تنزيل الأحكام الشرعية على ما يجدّ من وقائع وأحداث، ومعالجتها معالجة نابعة من هدي الوحي وخصوصيته[10].

فالتجديد حسب القرضاوي، «لا يعني أبداً التخلص من القديم أو محاولة هدمه، بل الاحتفاظ به، وترميم ما بلى منه، وإدخال التحسين عليه.

ولولا هذا ما سمي (تجديداً)، لأن التجديد إنما يكون لشيء قديم»[11]، حيث يتطلب هذا التجديد الاحتفاظ بجوهر الشيء القديم، ترميم ما بلى منه، إدخال تحسينات عليه لا يمكنها أن تغير من صفته، أو تبدل من طبيعته، لكنها في نفس الوقت ترى إلى التطورات التي تعرفها المجتمعات، والتغيرات التي يعيشها الأفراد في هذا العالم على اختلاف توجهاتها. والتجديد «يعني تقديم تفسير وفهم جديد للدين بعدما تقادم التفسير والفهم السابق وعدم قدرته على مسايرة التطورات وتلبية الرهانات. التجديد إذن فهم جهد فكري تأسيسي يرمي إلى إعادة بناء المنظومة الإسلامية من داخلها حتى تتجاوز كل أشكال التعارض بينها وبين القيّم الإنسانية الموحدة لجميع البشر»[12]. كما أن التجديد «ليس حالة فكرية طارئة أو قطيعة مع القراءات القديمة، فتلك أيضاً استجابت في وقتها لمقتضيات عصرها، وإنما يعني تأصيل ما يحتاج إلى تأصيل، وإعادة القراءة بما يضمن تصالح مختلف القراءات مع المستقبل من خلال إنتاج قراءة جديدة تكون قادرة على مواجهة التحديات، وحل المشكلات الحالية والقادمة دون القطيعة مع الماضي»[13].

أما في موسوعة علم الاجتماع، فالتجديد يعني «أي تغير في الممارسات الدينية أو التنظيم أو المعتقدات الدينية يعد نوعاً من التجديد الديني. فالأديان العالمية الأساسية كالإسلام والمسيحية قد كونت مجموعات معتمدة من المعتقدات والعادات والممارسات التي تُعد جزءاً من التراث المقدس. ومن هنا فإن التجديد الديني ينظر إليه على أنه نوع من الابتعاد عن الأرثوذكسية (الأصولية)، لأنه تهديد للتراث. ولأن التجديد أمر حتمي، فإننا نجد أن هناك توتراً دائماً بين الإيمان بالطبيعة غير المتغيرة للتراث

الأرثوذكسي (أو الأصولي)، وبين التغير الاجتماعي الواقعي في التنظيمات الدينية»[14]. وبهذا يكون التجديد في الخطاب الديني أو التجديد في الدين بحد ذاته، هو تصحيح المفاهيم ووضع تحديد كامل متكامل لها، ثم إيقاظ ما ضعف من همم المسلمين، والعمل على إعادة تشكيل وبناء وعي إسلامي حضاري قوامه العقل، يدعو من خلاله الخطاب الديني المجتمع إلى جوهر الدين وحقيقته، وعدم تقوقع أفراد المجتمع في تابوت التاريخ، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ضرورة إيجاد خطاب ديني يعمل على تخليص العقيدة من الشوائب والإضافات البشرية، وتوضيح أمر العبادات والمعاملات من حيث بيان مفهومها ومقاصدها وأهدافها القريبة والبعيدة، إلى جانب شرح وتوضيح منظومة الأخلاق الإسلامية وأثرها على الفرد والمجتمع.

ثانياً: دعوة الدين الإسلامي إلى تجديد الخطاب.

تجديد الخطاب الديني، مثل تجديد الدين، لأنه «حاجة تحتمها طبيعة هذا الدين، وتفرضها الخصائص التي خص الله بها الشريعة الغراء، ويمكننا أن ندرك هذه الحقيقة، ونتأكد من لزومها من خلال التوقف عند بعض الخصائص التي يتلازم وجودها وبقاؤها على وجود التجديد واستمراريته»[15]. فيوجد الكثير من الخصائص التي تميز الخطاب الديني، وهي خصائص تلازم أو تميز الدين الإسلامي تتطلب التجديد، بما أنه خاتمة الأديان. والإسلام يدعو إلى التجديد، كون نصوص الدين محدودة، والحوادث والمستجدات التي تقع ممدودة، وهو ما يدعو إلى فتح باب الاجتهاد والتجديد، حتى يستطيع الخطاب الديني إنزال النصوص الشرعية على ما يستجد من أحداث الزمان، وما تعرفه أحوال الناس من تغير في المجتمع أو البيئة التي يعيشون فيها.

فأعلام الخطاب الديني يجمعون على أن «الوقائع في الوجود لا تنحصر، فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة، ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره، فلا بد من حدوث وقائع لا تكون منصوصاً على حكمها، ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد... فلا بد من الاجتهاد في كل زمان، لأن الوقائع المفروضة لا تختص بزمان دون زمان»[16]. كما أن هذه الدعوة تقتضيها تقادم الزمان وبُعد المجتمع عن مصدر الوحي، وهو ما يؤدي إلى اندراس كثير من معالم الخطاب الديني، فيعيش المجتمع في ظل اتساع رقعة المشاكل الاجتماعية أو الآفات (البدع والضلالات بالتعبير الشرعي)، عندها تكون الحاجة أكثر من ضرورية إلى التجديد وبروز معالم الخطباء أو المجددين الذين يعيدون تقديم الدين والخطاب الديني كما تم إنزاله في عهده الأول من خلال إبعاد كل العناصر والجزئيات الدخيلة التي تم إدخالها بفعل الزمان وبُعد المجتمع عن المصدر الأول (الوحي).

بالإضافة إلى أن الدعوة إلى التجديد تمليها التطورات المتسارعة، مثل: التطور الحضاري المتصاعد، «الذي راح يلقي بظلاله منذ عصر النهضة، واتصال المسلمين بالحضارة الحديثة من خلال التماس الغربي الإسلامي، حينما اكتشف المسلمون الفارق الحضاري بينهم وبين الآخر، ووعوا مقدار التخلف بالقياس إلى ما كانت عليه الحضارة الإسلامية، وما حققته الحضارة الغربية اليوم، فراحوا يبحثون عن أسباب التخلف عبر مراجعة حقيقية للواقع ومكوناته الثقافية»[17]. فشمولية المكان تعني أن الدين أو الرسالة الإسلامية، رسالة عالمية ليست خاصة بمكان في هذه المعمورة، ولا مقصورة على شعب من شعوبها، بل هي لكافة البشرية على اختلاف

أجناسهم وتنوع أعراقهم، وفي هذا يقول تعالى:﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ**﴾[18]، وقوله:﴿ **قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا**﴾[19]. أما شمولية الإنسان، فتعني أن الشريعة تستوعب لكل شأن من شؤون حياة الإنسان والمجتمع وتستجيب لكل متطلبات الحياة اليومية.

وحتى يتحقق هذا، وتستمر الرسالة، تتأكد الحاجة الماسة والضرورية «إلى وجود المجددين والمجتهدين الذين يدُّلون الناس على صراط ربهم المستقيم، ويرشدونهم إلى أحكام الشرع في كل ما يجدُّ من شؤون حياتهم، أو يتغير من أحوال بيئاتهم ومجتمعاتهم، ذلك أن طبيعة تركيب الأمة الإسلامية من أجناس شتى، ودخول الناس في الإسلام باستمرار ينشئ وضعاً صعباً وخطيراً، إذا لم توجد الضمانات الكافية لتقديم الإسلام بصورته الصحيحة التي نزل بها»[20]، وهو بالطبع مهمة الخطاب الديني الذي يحتاج إلى التجديد حسب المتغيرات والتطورات التي يعرفها المجتمع.

فالخطاب الديني بطبيعته متجدد _ على الأقل من الجهة النظرية _، فغالبية أعلام الخطاب الديني يجددون خطابهم تلقائياً، حيث تعتبر الظروف المحيطة والزمن الذي يعيشه العالم أو الداعية أو الخطيب يفرضان عليه أن يساير العصر في دعوته إلى الذين يعاصرونه، وإلا فإن أول تهمة توجه إليه هي التخلف، وبالتالي ينفر الناس منه. فالخطيب أو الداعية مطالب بتجديد الخطاب الديني قبل أن يطالبه الناس به. فبتغير الزمان والمكان والبيئة ستكون من الضرورة التجديد والتغيير، خاصة ونحن في عصر عرف تطورات مذهلة سريعة ومتسارعة، فالخطيب مطالب كما يدعوه الدين الإسلامي إلى التجديد، لأن الخطاب المستعمل قبل سنوات، وليس قبل

قرون لا يمكن استعماله اليوم في الأسلوب والمعلومة وحتى في كيفية طرح فكرة من الأفكار.

إن تجديد الخطاب الديني «ليس إحياءاً آلياً للتراث الماضي ولا انبهاراً بالحداثة الغربية أو رد فعل لها وقطيعة موهومة مع التراث، ولكنه تجديد لمقولات الفكر الإسلامي القديم وأطره الإبستيمولوجية، ولن يتم تجديد حقيقي دون العودة للتراث الإسلامي النقي بعيون جديدة ومواكبة للتجربة أو المشهد التاريخي الذي تخوضه المجتمعات الإسلامية»[21]، إنه قبل كل شيء فكرة يجب أن تخصب، والأرضية التي تخصب فيها، دون شك هي: المجتمع الإسلامي بكل مكوناته المتناقضة، بكل أطيافه وطوائفه، لأن التجديد يجب أن يقوم على وحدة الفكرة؛ وهي النهوض بالأمة في العناصر المشتركة بين أبناء المجتمع الواحد على الأقل، ثم توفير عوامل النجاح والتقيد بمختلف الضوابط، والعديد من العوامل المتشابكة التي دونها لن يتحقق التجديد المنشود.

ثالثا: ضوابط تجديد الخطاب الديني.

إن كل بناء مهما كان نوعه، يؤسس على غير أصول صحيحة، أو من غير ضوابط واضحة فهو بناء سوف ينهار في نهاية أمره، ويسقط على من فيه. وتجديد الخطاب الديني من الأمور التي لا يمكن أن تتم بغير ضوابط صحيحة وواضحة، خاصة إذا كان هدف التجديد هو نقل الدين من قرن إلى قرن ومن جيل إلى جيل. وعلى هذا يمكن أن نذكر العديد من النقاط التي تضبط عملية التجديد منها على سبيل الحصر:

- **كتاب الله وسنة الرسول ﷺ:**

يعتبران الضابطان الأساسيان لكل تجديد، «فإذا انطلق التجديد من هذه القاعدة أو هذا الضابط كان التجديد داخل الشريعة محكوماً بها، أما إذا انطلق التجديد من أن الكتاب والسنة لم يحويا بيان كل شيء كان التجديد من خارج الشريعة، وكان تغييراً لها»[22]. فالخالق أنزل على رسوله ﷺ الشريعة، فيها تبيان كل شيء يحتاج إليه المجتمع في مختلف التكاليف التي أمروا بها، فإذا حدث بينهم اختلاف أمروا بأن يردوه إلى الله ورسوله، أي إلى الكتاب والسنة؛ **﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾**[23].

وفي هذا السياق، يقول ابن تيمية:«إن الله بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية، وقاعدة عامة، تتناول أنواعاً كثيرة، وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى، فبهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد»[24]، ففي الكتاب (القرآن) والسنة النبوية ــ كما يذكر ابن تيمية وغيره من أعلام الخطاب الديني ــ الأحكام العامة والمبادئ الكلية التي لا تستغني عن التأويل، وتحمل الكثير من المجاز ــ بفعل اللغة المستعملة ــ. فيعود إليها التجديد، فلا يخرج عن هذه الكليات ولا يتجاوز هذه الأحكام.

- **عموم الرسالة وشمولها:**

الدين الإسلامي جاء للناس كافة، فهو خاتمة الديانات السماوية أو التوحيدية، شامل للزمان كله وللمكان كله، منذ بدء الرسالة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وفي هذا يوجد الكثير من الآيات القرآنية الدالة على عموم الرسالة وشمولها، مثل:**﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾**[25]. إنه خطاب لكل إنسان

من البشرية، وفي أي مكان من هذا العالم. فيعتبر هذا ضابط من الضوابط الذي يجعلها أهل التجديد في حسبانهم، فلا يمكن لتجديد الخطاب الديني أن يكون في منطقة دون سواها، أو يكون لمجتمع دون سواه.

حسب الأصوليين من أمثال ابن القيم الجوزية وقبله أحمد ابن تيمية، وغيرهم ممن يسمون أنفسهم بالسلفية، فالرسالة كافية شافية عامة لا تحتاج إلى غيرها. كما أن التجديد فيها، ينطلق منها ليعود إلى المنبع الصافي المتمثل في الكتاب والسنة. وعموم الرسالة وختمها تعتبر من أمور العقيدة التي لا يتم الإيمان بدونها، حيث يستلزم عموم الرسالة وشمولها كل ما تحتاجه البشرية من مبادئ عامة لتسيير الحياة وأحكام كلية جاءت في الكتاب وشرحها وأتم شرحها وتعليلها من لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

- **اتفاق الشرع مع العقل:**

إنه لا يمكن «تصور الاختلاف أو التعارض بينهما... فالنص الصريح لا يعارض العقل الصحيح، وإذا وجد تعارض بين النص والعقل، فإما أن يكون النص غير صريح، وإما أن يكون العقل غير صحيح، بأن يكون تصوراً غير يقيني، فأما أن يكون النص صريحاً والعقل صحيحاً فلا يمكن تعارضهما البتة»[26]، لكنه يوجد من لديهم تلك الثقة الزائدة في رجحان العقل وقدرته، فيدعون بأن كل مخالف لعقولهم هو مخالف للعقل على الإطلاق. «والعجيب أن من يقدمون العقل على النقل يختلفون كثيراً فيما بينهم، إذ ليست عقولهم سواء، فما يقبله عقل أحدهم لا يقبله عقل الثاني، وما يجوزه عقل الأول يحيله عقل الثاني، وعلى ذلك فإن التجديد المشروع لا يمكن حدوثه إلا في ظل تقديم النص الصحيح الصريح على ما يعدونه

عقلاً»[27]، لأن تقديم العقل في كل أمور الدين لا يثمر التجديد المرجو أو المنتظر.

فقد عرف التاريخ الإسلامي مثل هذه المجادلات، وهذه التناقضات، حيث أن كل محاولات التجديد التي ارتبطت بما سمي بالعقلانية الإسلامية، بقيت تراوح مكانها ولم تستطع أن تقدم أي نتيجة. كما أن تقديم النص دون ميزان العقل كوّن نوع من الضبط الاجتماعي الذي يرفض التجديد ويرى فيه محاولة لسلخ المجتمع عن مبادئه ودينه وأخلاقه. فاتفاق النص مع العقل، أو النقل مع العقل ضابط مهم من ضوابط تجديد الخطاب الديني، وهو يعود إلى نوع من الوسطية التي يتمتع بها الخطاب الديني بصفة عامة، ينطلق من النص الصريح الذي يعبر عن المنبع الأصيل (الكتاب والسنة) ووضعه في ميزان العقل للترجيح وليس للتجريح _ كما يحلو لأصحاب الفقه أو الشريعة دعوته _، ذلك أن الكثير من المقاصد ليست مثبتة بالنص الصريح، فيقوم أهل العلم والمختصين باستنباطها عن طريق العقل الصحيح.

- **اتفاق الشرع مع المصلحة:**

تعتبر الشريعة الإسلامية كلها مصلحة، فمصادرها ومواردها وقواعدها النظامية لا تخالف مصالح المجتمع، حيث تسعى الشريعة إلى تنظيم «الأحكام والضوابط التي ترسم النماذج السلوكية للمسلم وتحدد قيمه ومقاييسه الاجتماعية وتوضح مسارات علاقته الإنسانية»[28]، وتؤشر ماهية حقوقه وواجباته في المجتمع الذي يعيش فيه، ويتفاعل مع أفراده. فالنُظم الاجتماعية، وهي مصلحة أفراد المجتمع، تعتمد على دعائم قرآنية وركائز بنيوية، حيث يعتبر القرآن الكريم المصدر الأول للشريعة والسنة

النبوية الشارحة للقرآن المصدر الثاني، تعمل على تبيين وتأكيد ما جاء في القرآن.

فما يستجد من مصالح أفراد المجتمع مع التغيرات التي يعرفها العالم، كما يعرفها الزمان والمكان، يُنظر إليها بمنظار الشريعة، وتكون أحد ضوابط التجديد المرجو الذي يقدم مصلحة المجتمع التي يسعى إليها التشريع الإسلامي بدل المصالح الفردية، حيث تعطي مثلاً: التشريعات الإسلامية بصمتها الخاصة على النظم الاجتماعية وتعطيها طابعاً متفرداً يخضع لمبادئ الإسلام وأوامره، مثل:«القواعد النظامية في الإسلام هي قواعد اجتماعية، فالهدف منها تنظيم شؤون الحياة، والمعيشة وتنسيق التفاعل بين الناس وجعل حياتهم مرهفة ومستقرة ومتبادلة، أي أن الناس يعتمدون بعضهم على بعض وأن الإنسان اجتماعي بالطبع، فهو لا يستطيع العيش منعزلاً عن أبناء جنسه وملته»[29].

يوجد الكثير من الضوابط التي يتطلب على القائمين بالتجديد الالتزام بها من أجل تحقيق الوثبة التي يراد من أجلها القيام بعملية التجديد في الخطاب الديني، أو التجديد في الدين، حيث يكون التجديد «عاملاً أساسياً في حفظ النصوص من غير أن تفقد منها شيء، أو أن يختلط بها ما ليس منها، وفي حفظ المعنى والمضمون الذي دلت عليه النصوص، وفي حفظ العمل الذي هو تطبيق معانيها على الواقع»[30]، تطبيق يمس كل جوانب المجتمع ويحدد نُظمه الاجتماعية وكيفية سيرها، حتى يحقق المجتمع ذلك «التمازج الأمثل بين مجالات الروح ومجالات المادة الذي يوصي به الإسلام من خلال نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والشريعة الإسلامية السمحاء (الذي) أعطى للمجتمع... طابعه الحضاري

المميز الذي جعله يتألق بين المجتمعات ويتفوق عليها إبان القرون الوسيطة في مجالات الحياة وتخصصاتها الروحية والمادية»[31].

فنصوص القرآن والسنة النبوية ثابت، يعبر عن تميز وامتياز الأمة، والتجديد «هو السبيل لوفاء هذا (الثابت) بدوره الذي أنيط به في حياة هذه الأمة... فحتى يظل هذا البلاغ القرآني وبيانه النبوي ثابتاً في حياة هذه الأمة، لا بد وأن يبقى (فاعلاً) في هذه الحياة ـ وإلا كان ثباته (ثباتاً متحفياً) ـ... وحتى نضمن فعل هذا الثابت في الحياة المتجددة، لا بد من إعمال سنة التجديد لتجلية الوجه الحقيقي لمبادئه وعقائده ومناهجه وأحكامه من زوائد البدع ونواقصها، ومن غبار الخرافة وركام الشعوذة وانحرافات التصورات، التي تعلو وجهه الحقيقي مع كرِّ السنين وتوالي الحقب والقرون»[32].

المبحث الثاني: مشاكل تواجه تجديد الخطاب الديني.

يعتبر تجديد الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي ضرورة قصوى في الوقت الراهن، غير أن طريقه غير سالك ومعبد ودون مشاكل، فالخطاب الديني في المجتمع يواجه عدة مشاكل وعراقيل، تعرقله عن أداء مهامه المنوطة به، فما بالك بتجديد هذا الخطاب حتى يواكب التطورات التي يعيشها العصر، وما يعرفه من تغيرات متسارعة، إذ يتوجس منه المسلمين خيفة، ويحسبونه على أنه أمر غريب يدخل في دسائس العداء الخارجي، من منطلق لن يرضوا عنك، بل إن العديد من الباحثين يرون أن الخطاب الديني أصبح مصدراً للكثير من المشاكل في المجتمع، بدل أن يكون وسيلة لتقديم الحلول للمشاكل العالقة التي يتخبط فيها.

فاختلاف وجهات النظر للدين في حد ذاته، جعلت وجهات النظر في الخطاب الديني تختلف، ثم تباينت آراء أعلام الخطاب الديني في التجديد.

هذا التباين في حد ذاته يعتبر مشكل من المشاكل التي تواجهه، أضف إلى ذلك العزلة التي يعيش فيها المجتمع الإسلامي وحالة الانغلاق على الذات ورفض الآخر ــ الموسوم في غالب الأحيان بالكفر والخروج عن الملة ــ، والموروث الثقافي وغيرها من المشاكل التي نحاول تحليلها في هذا المبحث.

أولاً: العزلـــة.

انطلاقاً من اعتبار الإنسان اجتماعي بطبعه، فلا يمكن بأي حال من الأحوال عزل فرد أو اعتزاله بمفرده عن الحياة الاجتماعية، لأن قوة الانتماء إلى مشرب أو منهل أو منهج أو طريقة تسمو به في أفق الانفتاح الاجتماعي، والاعتماد والإيمان بالفكرة ــ أي فكرة ــ لا تعني الانفصال أبداً عن المجتمع، لأن منهج العزلة المعتمد من طرف بعض الأطراف في المجتمع الإسلامي يسبب تعقيداً للحياة الاجتماعية. كما أن الاعتماد على العزلة يعبر بالضرورة عن وجود فهم سيء للمنهج أو الطريقة المتبعة، ويؤدي إلى عرقلة نشر الدين الإسلامي كما أمر به المنهج الإسلامي الصحيح، وأمر به الخطاب الرباني في الدعوة إلى دينه في كل زمان ومكان، ويعطي صورة سلبية عن الدين، وليس فقط عن الخطاب المعتمد من طرف القائلين بالعزلة.

تعتبر بعض الأطراف في الخطاب الديني أن العزلة سنة الأنبياء والمرسلين وسيرة الحكماء والأولياء، ويستندون في ذلك إلى ما جاء في القرآن مع الأنبياء، مثل:﴿ **وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاء رَبِّي شَقِيًّا**﴾(33)، فقد اعتزل إبراهيم قومه بعد جفائهم له وخلافهم معه. ومع الصالحين، كما جاء في قصة أصحاب الكهف:﴿ **وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن**

رَّحمته ويُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾[34]. كذلك يعتبرون الزمن الحالي زمن فتنة، فيستندون إلى أن العزلة في زمن الفتنة أمر بها الرسول في الكثير من الأحاديث، مثل:«ﷺكيف بكم بزمان يوشك أن يأتي، يغربل الناس غربلة وتبقى حثالة الناس، قد مَرِجَتْ عهودهم وأماناتهم، فاختلفوا وكانوا كهذا" (وشبك بين أصابعه). قالوا كيف بنا يا رسول الله؟ قال: "تأخذون بما تعرفون، وتدعون ما تنكرون، وتقبلون على خاصتكم، وتذرون أمر عوامِّكم"»[35].

فالعزلة مردها انتشار الفتنة والخوف من الوقوع فيها، لذلك يلجأ المؤمنين بها إلى أداء الفرائض والقيام بكل ما له علاقة شخصية، دون التدخل في أمور العامة من أفراد المجتمع، وبهذا تظهر جلياً وقوف العزلة أمام الدين، وأمام تطور الخطاب الديني وتجديده. فهذه الفئة لا تهمها مصلحة المجتمع ما دامت الفتن موجودة فيه، وعلى كثرتها اليوم في المجتمعات الإسلامية بمختلف الأشكال، مثل: الانحرافات والآفات الاجتماعية التي تنخر في جسم المجتمع. بهذا لا يمكن القيام بأي خطاب، ما دام لا يوجد متلقي سوف تحركه أهداف الخطاب ورسائله الظاهرة والمضمرة. فما بلك بالدعوة إلى تجديد الخطاب.

إنها نظرة قاصرة للدين، إذ يرى المودودي أن هذه الطائفة أصيبت «بداء التقشف في المعيشة والغلو في الدين والتفنن في تعليل الأمور وشدة الاعتناء بالتوافه والاهتمام المفرط بالجزئيات حتى أصبح لهم الدين الإلهي كالزجاجة النفسية يخشى أن تتكسر... مما يصيبها من صدمة. وذلك أضفى بهم إلى أن جعلوا يقضون أعمارهم في التحذير والحيطة: أن لا تصدر منهم هذه الهفوة وتفرط تلك البادرة، كيلا ينفلت من أيديهم حبل دينهم

المضطرب. ولما أخرجوا في الدين تلك المسائل الرقيقة والجزئيات الدقيقة، كان لا بد أن يجمد الفكر، ويضيق النظر، وتخور الهمة»[36]. إنه لا يستطيع ـ أي الخطاب الديني ـ مهما كانت قوته من أن يحرك فيهم ساكناً، ولا يمكن معهم من تجديد الدين ولا تجديد الخطاب.

غير أن هذه العزلة لها مبرراتها بالنسبة لهذه الفئة أو الطائفة ـ كما ذكرها المودودي ـ، فالباحث في وضعية المجتمعات الإسلامية، والدارس للتاريخ الإسلامي منذ القرون الثلاث الأولى، أي من القرن الرابع الهجري وحتى يومنا هذا يرى الانتكاسات الكبرى للمجتمع الإسلامي، ويرى تراكم الأزمات المتوالية، والتحرش المتواصل من الغرب على العالم الإسلامي، وغيرها من المعطيات. فيكفي أن نذّكر باستعمار المجتمع الإسلامي واحتلال الدول الغربية للبلدان الإسلامية وما خلفه هذا الاستعمار من دمار شامل على كل المستويات، ويكفي أن نذكر 132 سنة من الاستعمار الفرنسي للجزائر فقط، وما خلفه من طمس للهوية وتخريب للبنى التحتية واستغلال خيرات البلاد وهدم مقومات العباد، لذلك ترى هذه الطائفة أن مقولات التجديد والتطوير من أفعال الغرب، وكل شيء من هذه الجهة يجب اعتزاله ما دامت ليست لهم القدرة عن مجابهته والتخلي عنه.

فتجديد الخطاب الديني في ظل هذه العزلة التي يعيشها بعض أفراد المجتمع يحتاج إلى تحرر هؤلاء من الخوف والرهبة التي تجتاحهم عند ذكر كلمة التجديد أو التطوير، لأن التجديد ـ الذي يتمناه البعض ـ، لا يحتاج فقط إلى توفر الشروط المعرفية والثقافية وحتى السياسية، بل يحتاج أكثر من ذلك، يحتاج إلى الاستعداد النفسي والذهني لأفراد المجتمع للدفع بعجلة

التجديد وقبولها في الفضاء الاجتماعي. كما أن التجديد لا يحتاج إلى عالم الصدفة أو المفاجأة، وإنما يتطلب ممارسة تراكمية تتعمق معها عناصر التجديد في الواقع الاجتماعي.

ثانياً: مشكلة الانغلاق.

الانغلاق مشكل من المشاكل الصعبة التي تواجه تجديد الخطاب الديني، حيث ينشأ من الاعتقاد بامتلاك الحقيقة الكاملة أو المطلقة، فالإنسان في هذه الحالة لا يرى بُد من الانفتاح على الغير، لأنه لا ينتظر أي شيء يقدمه الآخر أو يضيفه إلى الحقيقة الكاملة التي لديه. كما ينشأ عن طريق حالة نفسية توهم صاحبها بالشك في نوايا أصحاب التجديد وفي آرائهم، فلا يقبل الآخر ويفضل الانغلاق والعزلة عن المجتمع. فأما الطائفة الأولى، فهي التي تدعي أنها الفرقة الناجية حسب الحديث النبوي الشريف، فهي على ما جاء في القرون الأولى، هي أهل السنة والجماعة، حيث تنتهج سياسة الانغلاق، لأن الحقيقة المطلقة موجودة عند أعلامهم، ومن ليس منهم فلا يمكن الحوار معه، يتميزون عن غيرهم حتى بطريقة اللباس.

أما الطائفة الثانية، فقد ذكرنا بعض أسبابها في انتهاجها لسياسة العزلة والانغلاق، فالخوف من كل ما هو خارجي واعتباره عدو للإسلام والمسلمين، وأن كل ما جاء من الحضارة الغربية ــ في مجال الدين والفكر ــ فهو لتهديم وتدمير الدين والعنصر البشري في قيَّمه ومبادئه السامية التي بنيت على مر القرون.

إن المشكل الرئيس في دعاة العزلة والانغلاق أنهم يخطئون في التفريق بين النص الديني والخطاب الديني، فهذا الأخير هو «ما يستنبطه ويفهمه

الفقيه والعالم والمفكر من النص الديني، أو من مصادر الاجتهاد والاستنباط المعتمدة. ويتمثل الخطاب الديني في فتاوى الفقهاء، وكتابات العلماء، وأحاديث الخطباء، وآراء ومواقف القيادات والجهات الدينية. وهنا لا قداسة ولا عصمة، فالاجتهاد قد يصيب وقد يخطئ والمجتهد يعبر عن مقدار فهمه وإدراكه، كما وقد يتأثر بمختلف العوامل النفسية والاجتماعية التي تنعكس على آرائه وتصوراته»[37].

أضف إلى ذلك، أن الخطاب الديني بهذه المعطيات «قابل للنقد والتقويم، لأنه كسب بشري، ونتاج إنساني، أما النص الديني فهو وحي إلهي أو تعبير عنه»[38]، هو كتاب الله وسنة الرسول، حيث تجمع كل الفرق والطوائف، كما يجمع كل المسلمين على أن القرآن الكريم فوق المحاسبة والاتهام، محفوظ من عند الخالق، وأن السنة النبوية ما ثبت صحته عن الرسول بالضوابط العلمية المقررة عند العلماء والفقهاء. فكيف للمسلم أن ينغلق على نفسه؟، وقد زوده «الإسلام بمضادات ذات قيّم فعالة، تعالج ما قد يُبتلي به من إصابات سلوكية تؤدي به إلى الهاوية، أو تنجم عنها أعراض وخيمة، ذلك لأن في الإنسان (قابلية التأثر) وهو يملك (القدرة على التأثير)، فكان لا بد من صيانة قابلية التأثير لديه، لكي لا يكون مجالاً رحباً للمؤثرات الخارجية المنافية للفطرة السليمة، والذوق الرفيع والكمالات الإنسانية، ولأن الإنسان يملك القدرة على التأثير فيما حوله أصبح من الضروري أن يظل هذا الإنسان سليماً لتظل تأثيراته سليمة وصحيحة»[39]. فهل يتم هذا بانتهاج سياسة الانغلاق على الذات أم التفتح العقلاني في الفضاء الاجتماعي؟.

وتعود حالة الانغلاق هذه في المجتمع الإسلامي، حسب القرضاوي إلى أن بعض المسلمين يرون أنه لا يوجد شيء جديد نحتاج فيه إلى الاجتهاد أو التجديد، فيذهب _ حسبه _ «المشتغلين بالعلوم الإسلامية _ لفرط إعجابهم بتراثنا الحافل، وفرط ثقتهم بفقهائنا العظام _ أننا لسنا بحاجة إلى اجتهاد جديد، فما من مسألة إلا وجدنا عند الأقدمين مثلها، فقد اجتهدوا للواقع وافترضوا لما قد يتوقع، فلم نعد محتاجين إلى أن ننشئ اجتهاداً بعد هؤلاء الأفذاذ... فما علينا إلا أن نرجع إلى كتبهم وننقب في أحشائها، لنجد فيها ضالتنا والإجابة على مسألتنا»[40]. فليس تقليل من شأن التراث، لكن من الانغلاق تجاهل الواقع، والادعاء بأن التراث القديم فيه إجابات عن كل معطيات العصر الراهن. فلكل عصر مشاكله ومعطياته، وربما توجد معطيات اليوم لو سمع بها المجددون في عصرهم البائد لحسبوها من البدع والخرافات، ولما وصل عقلهم أو فكرهم في تصور ما يحدث اليوم، وما يعرفه هذا العصر.

وحتى يتمكن الخطاب الديني من تحقيق أهدافه، على الخطيب استيعاب الجماهير على اختلاف مشاربهم، فالناس يختلفون «اختلافاً نوعياً في كل شيء... في نمط التفكير، في مستوى العيش، في مركب المزاج، في معيار الذكاء، وفي كافة القدرات الحسية والنفسية...»[41]. فيحتاج الخطاب الديني إلى التجديد في مضامينه ومحتوياته، فالتجديد ليست أبداً استخدام ألفاظ ومصطلحات قد لا تفهمها عامة الناس. كما أن التجديد يتطلب الاقتراب من القضايا والمضامين التي يواجهها الإنسان في هذا العصر، والتي يعيش العالم الاهتمام بها ولأجلها، فإذا كان التجديد بمختلف هذه المعاني، فإنه لا يتسبب في الانفصام والانفصال عن المجتمع أو الانغلاق

على الذات، بل إن استخدام الأساليب القديمة هي التي تسبب الانفصام وتصعب من مشكلة الانغلاق.

فكثير من الباحثين والمفكرين يعتبرون أن حركة الانغلاق هذه مردها إلى الصراع القائم بين التيارين: تيار الجمود وإبقاء الأمور على ما هي عليه، وتيار المنبهرين بالحضارة الغربية _ تيار التغريب كما يسميه الكثير من أعلام الخطاب الديني السلفي _، فتيار التغريب هذا _ كما يرون _ «أراد به الاستعمار _ ومن انبهروا بالحضارة الغربية _ القضاء على التواصل الحضاري للأمة، وفك الارتباط بين حاضرها ومستقبلها وبين القسمات الحضارية العربية الإسلامية التي ميزت حضارتنا عبر التاريخ، ومن ثم تابع وهامش لحضارة الغرب... أما تيار الثاني (يقصد تيار الجمود)... ذلك الذي تحصن أعلامه وتحصنت فكريته بالمؤسسات التعليمية الموروثة... والذي أثقلت كواهل مقولاته وتصوراته بالركاكة والخرافة والنصوصية الجامدة، التي ميزت عصور تراجعنا عن الإبداع وانحطاطنا الحضاري... إنه قد عجز عن الكشف عن حقيقة الهوية الحضارية المتميزة للأمة»[42].

إن الهدف الأساس لتجديد الخطاب الديني هو القيام بوثبة تجعل من المجتمع الإسلامي ينفض عنه غبار القرون الماضية ويقوم بنهضة تعيد أمجاد الماضي وفق متطلبات العصر. وثبة تتخلى عن الإشكاليات المطروحة سابقاً، والتي زادت من تقوقع المسلمين وانحطاطهم المستمر، إشكاليات مثل: الهوية والآخر، والقطيعة والانغلاق. ففي ظل هذه المعطيات يصبح الموضوع الرئيس لكل النقاشات، ومحاولات التجديد تعمل من أجل «الكشف عن أسباب هذه القطيعة المأساوية العميقة التي تجعل من رفض الذات شرطاً لقبول الحضارة وتوطينها، ومن إنكار هذه الحضارة شرطاً

لتأكيد الذات. وما ينتج عن ذلك من ظواهر تحقير الذات أحياناً وتجريحها كمقدمة لدفع حركة الاندماج في الآخر والانحلال فيه. وما ينتج عنها أيضاً، وفي الوقت ذاته، من تعلق بالتقاليد وغيرة مرضية عليها، وتعظيم للتراث، وشعور بالاضطهاد يستدعي العدوانية تجاه الآخر، والتساهل مع النفس»[43].

وكل هذه المعطيات تجعل المجتمع يعيش في ظل التطرف، والمنغلقين يمجدون التراث حد التطرف، لا قبول للآخر الغريب، والمقابلين لهم يريدون الانضمام للغرب حد التطرف كذلك، يريدون الانسلاخ عن الخصوصية العربية والإسلامية.

ثالثاً: الموروث الثقافي.

ينبثق الموروث الثقافي للمجتمع الإسلامي من وجود مصدرين أساسيين، هما أساس كل نشاط يقوم به الإنسان في الفضاء الاجتماعي، حيث يتطلب من المسلم أن يتحرى في كل نشاط يقوم به، أو حتى ينوي القيام به هذين المصدرين، وهما كتاب الله وسنة نبيه. وهنا يطرح مشكل الفهم بالنسبة لهذه النصوص، أو الموروث الثقافي في كيفية أو طريقة فهم النصوص هي التي تحدد مجالات التجديد، وتفرق بين التنوير الغربي والتجديد الإسلامي، لأن أغلب المنغلقين أو الرافضين لتجديد الخطاب الديني يضعون أمامك أنك تنويري متأثر بالحضارة الغربية ومنبهر بها، تريد أن تجعل من الإسلام مثل المسيحية وتضع المسجد مقابل الكنيسة والإيمان مقابل الكفر والإلحاد.

هناك فرق كبير بين التنوير الغربي الذي عرفته أوروبا في القرن الثامن عشر ميلادي، وبين التجديد في الخطاب الديني، أو حتى في الدين

الإسلامي، فالفروق بينهما تجعلهما أو توصلهما إلى التناقض، وهو ما حاول توضيحه محمد عمارة في كتابه (الإسلام بين التنوير والتزوير)، حيث يظهر أن الاختلاف بينهما يظهر في الكثير من النقاط التي نذكر منها:

●التنوير الغربي كان عبارة عن «حركة (إحياء _ حضاري _ لا ديني)، أحلت العقل... والعلم... والفلسفة محل الله... والدين، وخاصة في شؤون الاجتماع الإنساني والعمران البشري... بينما (التجديد الإسلامي) على مر تاريخ الإسلام وحضارته، هو إحياء ديني»[44]. فالفرق أكيد بين الإحياء الديني والإحياء اللا ديني، وهو ما يجب أن يفهمه المنغلقون على أنفسهم الذين يعيقون تجديد الخطاب الديني، لأنه إحياء للدين الإسلامي وليس تهديماً له.

●«التنوير الغربي ثورة على الكنيسة والبابوية واللاهوت، احتبست النصرانية الغربية داخل الكنائس ومدارس اللاهوت وأطر العلاقات الفردية بين الإنسان وخالقه، لينفرد إحياؤها العلماني _ اللا ديني _ بميادين الدنيا والاجتماع البشري والعمران الإنساني والدولة... بينما مثَّل (التجديد الإسلامي) على مر تاريخه إعمالاً لقانون إسلامي، وسنة نبوية شريفة، جعلا منه القاعدة التي يجب أن تسود أبداً في حياة الفكر الإسلامي»[45]. منطلقاً من حديث النبي ﷺ بأن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد للأمة دينها. فالفرق شاسع بين الثورة على الدين المسيحي، وبين سنة من سنن الدين أبلغ بها نبي الله. فهي من الموروث الثقافي الذي يجب أن يساهم في تجديد الدين والخطاب الديني، لا أن يقف مشكلاً يعيق تطوره وعمله في النهوض بالأمة.

●التنوير الغربي جاء ليقف «بمصادر المعرفة والعلم عند سنن الكون المادي وقوانينه، رافضاً أن يكون عالم الغيب والوحي الذي جاء بنبئه مما يعتمد عليه كمصدر للعلم والمعرفة... بينما كان (التجديد الإسلامي) دائماً إسلامياً، يعيد التكامل والتوازن إلى مصادر المعرفة، وهي آيات الله في كتابيه: كتاب الوحي المقروء، وكتاب الكون المنظور... ففارق بين (تنوير ـ علماني) يسقط الوحي من مصادر المعرفة ومراجع العلم... وبين (تجديد إسلامي) يقيم المعرفة والعلم على (ساقي: الوحي والوجود) ويحقق تكاملهما وتوازنهما»[46]. وهذا من صلب الموروث الثقافي الذي يعتمد في التدبر والتأمل في كتاب الله المقروء وكتاب الله المنظور، ثم يكون عائقاً أمام التجديد في أبسط مكوناته.

●التنوير الغربي اعتمد على العقل والتجريب، نافياً قدرة إدراك العلم الحقيقي والمعرفة الحقَّة، بينما «ظل التجديد الإسلامي وفياً للمنهاج الإسلامي في تكامل سبل المعرفة الإنسانية الأربعة: العقل... والنقل... والتجريب... والوجدان. ففارق بين (تنوير ـ علماني) يقف بسبل المعرفة عند المحسوس والمعقول، أي عند مدركات الإنسان الحسية والعقلية... وبين تجديد إسلامي يفتح للمعرفة الإنسانية أبواب المطلق ولا يقف بها عند النسبي، المحكوم بالقدرات النسبية لملكات وطاقات العقل والحواس»[47].

أضف إلى هذه المشاكل التي تواجه تجديد الخطاب الديني، فإن حتى تنوع قراءة الموروث الثقافي أدت إلى وجود العديد من الخطابات الدينية، ولكل أهدافها ومتغيراتها، ففي البلد الواحد ـ مثل الجزائر ـ نجد الخطاب الديني الرسمي وغير الرسمي، المنغلق والمتفتح، الخطاب المعتدل والمتطرف والسلفي والصوفي، وحتى الطرقي. لكل له أهداف تنبع من الأبعاد

الاجتماعية، السياسية، الثقافية، وحتى الفكرية، ما دام لكل خطاب مرجعيته الفكرية، حيث يبحث في المسائل الدينية بطريقته الخاصة، ويخوض في المشاكل الحالية ذات الصلة بالعلاقة بين الدين ومختلف المؤسسات وغيرها...

لقد أدت قراءة الموروث الثقافي من طرف العديد من الفرق إلى إلباسه نوع من الإيديولوجية، خاصة حركات التقليد أو حركات النقل لا العقل، حيث وقفت في وجه دعوات التجديد والإصلاح، «علماً أن العوائق الإيديولوجية ظلت محملة بعوائق إبستيمولوجية تمظهرت بشكل كبير في كون المبادرات الإصلاحية لم تتجاوز الحقل الأخلاقي والدعوي، لم تستطع الانتقال إلى الاستدلال العقلي والمنطقي الذي يشد من أزر التنظير السياسي والاجتماعي والفكري لمشاكل وإكراهات العصر»[48].

فالتمسك بالموروث الثقافي _ ليس الكتاب والسنة ، بل القراءات التراثية للنصوص الدينية _ والخوف من الآخر الأجنبي والمحلي _ المنبهر على حد تعبيرهم بحضارة الغرب _، أضف إليها غياب القاعدة الشعبية أو الدعم الجماهيري لمشاريع الإصلاح والتجديد للخطاب الديني، «ويعني ذلك بصيغة أو بأخرى إقصاء أو على الأقل تهميشاً للفئات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي لا تنظر بعين الرضا لمشروع الإصلاح، إذ أن ضيق نطاق الاستشارات الإصلاحية أدى إلى غياب القاعدة الشعبية لعملية الإصلاح العسيرة، مما أفقدت معه عمليات تجديد الخطاب الديني إلى القاعدة الشعبية التي تشده وتؤازره»[49].

فالموروث الثقافي كمشكل يقف أمام تجديد الخطاب الديني، ينحصر في المنطلق الذي يتكون منه هذا الموروث، ينطلق أولاً: من النصوص

الدينية، وكيف يفهمها المجتمع الإسلامي، فهي إلى جانب الكتاب والسنة النبوية، توجد النصوص التراثية، أو فهم الفقهاء للنصوص الدينية، والذي أخذ مع مرور الزمن والعصور نوع من القداسة. فأصحاب ما يسمى بالنقل جعلوها مرجعاً أساسياً في تحديد وليس تجديد الخطاب الديني، لأنه حسب هذه الفئة، فقد ألم الأولون بكل مشاكل العصور والأزمنة حتى يرث الله الأرض ومن عليها. وهو عائق للتجديد، حيث يتطلب من مثل هؤلاء تقليد ما تركه الأولون، حتى في طريقة اللباس وطريقة المأكل.

ثانياً: يتعلق الأمر بفهم هذه النصوص، وهذه مشكلة أخرى يواجهها التجديد، ففي مجتمع واحد، يوجد العديد من الخطابات الدينية، كل خطاب ينطلق من جملة من المسلمات والمبادئ التي يؤمن بها ويعتقدها، قد لا يؤمن بها غيره. وهنا يقع تجديد الخطاب الديني أمام العديد من محاولات التجديد، ويقف أمامه الذين يرفضون التجديد والإصلاح بدعوة أن التجديد لا مكان له، لأن باب الاجتهاد المنطلق الأساس في التجديد مغلق منذ زمن بعيد، أو يجب التجديد وفق الخطاب الديني المعتمد، والخروج عنه مرفوض والتجديد خارج إطاره لا يصل إلى أي نتيجة.

رابعاً: معوقات العمل الثقافي.

من الأسس التي يعتمد عليها تجديد الخطاب الديني في المجتمع، هو العمل الثقافي الذي يشرك فيه أفراد المجتمع، أو ما سميناه بالقاعدة الشعبية التي يجب أن تتبنى التجديد، فالفئات الشعبية هي العنصر الثاني في عناصر أي خطاب، ومدى تأثير هذا الخطاب ليس في طريقة إلقائه أو كيفية تحضيره، ولكن فيما يتركه من أثر في الفرد ليتحول من كلمات أو نشاطات إلى سلوك داخل المجتمع. فالعمل الثقافي، الذي يعتبر كل نشاط يقوم به

الإنسان، أو كل جهد يقوم به الفرد داخل الفضاء الاجتماعي يسعى من خلاله إلى تحقيق أهداف إنسانية، اجتماعية، ثقافية ودينية.

ثم أن الهدف من العمل الثقافي هو توطيد ثقافة المجتمع، مادامت الثقافة كل ما يسهم في عمران النفس وتهذيبها... «فالتثقيف: من معانيه التهذيب... وإذا كانت المدنية هي تهذيب الواقع بالأشياء، فإن الثقافة هي تهذيب النفس الإنسانية بالأفكار... وكلاهما عمران... عمران للواقع وعمران للنفس... فهما شقا الحضارة... وتعلق الثقافة واختصاصها بعمران النفس البشرية وتهذيبها، هو الذي يعطي لثقافات الحضارات المتميزة تمايزاً... منبعه ومنطلقه ودواعيه: تميز النفس الإنسانية في كل حضارة من الحضارات بتميز المكونات والمواريث والعقائد والفلسفات التي تمايز بين (البصمات) الثقافية في أهم الحضارات»[50].

إن القيم الاجتماعية والدينية التي يحملها الخطاب الديني، والمتجذرة في المجتمع تساعد على تجديده وتعميق مفاهيمه بين أفراد المجتمع، وهو المطلوب. لكن الواقع أثبت أن هذه القيَّم تقف أمام تجديد الخطاب الديني، وتقف أمام كل نشاط ثقافي يمكنه من تحريك أفراد المجتمع، وبالتالي تحريك المجتمع لتحقيق أهداف وقيّم التجديد. فالبنية الاجتماعية التقليدية التي يعرفها المجتمع الإسلامي، والمتمسكة بكل ما هو من التراث أو من التقاليد يصعب أمامها الحديث عن أي مفهوم أو طريقة أو حتى نشاط ثقافي هدفه الوصول إلى تجديد الدين أو تجديد الخطاب الديني. حتى في المجال العلمي المرتبط بتثقيف المجتمع، فالذين قاموا بالإصلاح، أو الذين يسميهم أركون بالإصلاحيين السلفيين، فإنهم بسطوا «رؤية أسطورية للإسلام الأولي، وللحضارة الكلاسيكية التي استلهمته. وجرى التركيز على الأسطورية، والرومانسية، والحنين إلى المجد الغابر، والتي لم تعد تترك مجالاً للسعي

العلمي والنقدي البناء. ولم تلبث الإيديولوجية القومية، التي ستوجه معارك التحرير في القرن العشرين، أن فاقمت القطيعة الدلالية، مستبقية المطالبة بالماضي المجيد، ولاسيما على الصعيد العلمي»[51]، والثقافي.

فلا يختلف اثنان عن التعددية الموجودة في المجتمع الإسلامي، تعدد الطرق، كتعدد المرجعيات، وتعدد المناهل والمشارب، هو الذي جعل تعدد الخطاب الديني في مكان واحد، وفي مجتمع واحد، رغم أن التعددية «الموزونة بميزانها، لا بد أن تكون تميزاً لفرقاء يجمعهم جامع الإسلام، وتنوعاً لمذاهب وتيارات تظللها مرجعية التصور الإسلامي الجامع، وخصوصيات متعددة في إطار ثوابت الوحدة الإسلامية، الأمر الذي يجعل هذه التعددية: نمواً... وتنمية للخصوصيات، مع احتفاظ كل فرقائها، وأطراف الخصوصيات، وأفراد التنوع بالروح الإسلامية، والمزاج الإسلامي، وتواصل الفروع مع أصل الشجرة الطيبة لكلمة الإسلام، التي هي بلاغ الله إلى رسوله ﷺ وبيان هذا الرسول إلى العالمين»[52].

ففي إطار العمل الصالح يدخل النشاط الثقافي للمجتمع الإسلامي، حيث يمكّن هذا النشاط من غرس فكرة التجديد لدى الجماهير الشعبية في إطار الخطاب الوسطي المعتدل الذي لا يذهب بالجماهير «إلى إلغاء الآخر ونفيه... ولا إلى التشرذم والقطيعة التي لا رابط ولا جامع يوحد بين فرقائها. فقد رفض الإسلام مذهب الصراع سبيلاً لحل التناقضات بين فرقاء التعددية، لأن الصراع غاياته (صرع... وإفناء ونفي) الآخر»[53]، بينما يحتاج المجتمع الإسلامي من أجل التجديد إلى هذا التعدد، وهذا التنوع، الذي يؤدي إلى تعدد وتنوع النشاط الثقافي، وذلك من أجل هدف أسمى هو القيام بالمجتمع مع مختلف تنوعاته وخصوصياته.

يبقى أن من بين العوائق المادية التي تقف أمام النشاط الثقافي كعامل مهم من أجل وجود منطقة اتفاق بين الفرقاء في ذات المجتمع، خاصة في عالم اليوم، هو غياب مؤسسات ذات طابع ثقافي وفكري تساهم في توحيد النشاط ولملمة شتات المجتمع في ظل التعددية التي يعرفها، حيث تكون هذه المؤسسات رغم الخصوصية والتعدد في منابر الفكر المبدع الذي يحقق تجديد الدين، ومن ثم تجديد الخطاب الديني. وهذه المؤسسات الفكرية والثقافية تقضي على العمل الفردي المنتشر اليوم في صفوف المجتمع الإسلامي، إذ الأعمال والنشاطات الفردية في الكثير من الأحيان لا تقدم الحلول المنتظرة، أو لا تلقى الإجماع المطلوب من طرف الشخصيات والفئات... المذاهب والطرق.

وحتى لا يكون العمل الثقافي من معوقات أو من المشاكل التي تواجه التجديد في المجتمع الإسلامي، فإنه لا بد من الاهتمام بالتطور العلمي الذي يعرفه العالم، حيث لا ينبغي لأفراد المجتمع أن يكفوا عن معرفة التطورات الحديثة التي تطبع عالم اليوم، ولا يكتفوا بقراءة بعض الكتيبات التي جنت على الأمة، خاصة الشباب منهم. هذا الاطلاع الواسع سوف يؤدي إلى زيادة في النشاط وزيادة في الفاعلية، سواء كأفراد أو كمؤسسات تهتم بتثقيف المجتمع، حيث أثبتت التجارب أن تأسيس وإنشاء المؤسسات ذات الطابع العلمي والثقافي تساهم بشكل فعال في إرساء معالم النشاط الهادف الذي يؤدي إلى إرساء معالم تجديد الخطاب الديني.

خامساً: عجز المؤسسات الدينية.

من بين المؤسسات ذات الطابع الديني، والتي تقوم بالعديد من النشاطات الثقافية، نجد المؤسسات الدينية، مثل: المساجد، دور الإفتاء،

المعاهد الإسلامية، مثل: المعهد الإسلامي لتكوين الإطارات الدينية، أو دار الإمام بالمحمدية بالجزائر العاصمة، كمؤسسة دينية حديثة، أو المؤسسات التابعة للسلطة السياسية، مثل: الوزارات الوصية على الشؤون الدينية، كوزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، أو الجامعات، مثل: الأزهر الشريف، الزيتونة أو جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، أو المؤسسات التقليدية، مثل: الزوايا في المدن، القرى والمداشر، أو الجمعيات ذات الطابع الثقافي، العلمي والديني، مثل: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. كلها مؤسسات ذات طابع ديني ثقافي، تسعى من خلال نشاطها ومهامها إلى تثقيف أفراد المجتمع والحفاظ على وحدة الخطاب الديني، والسعي إلى مواجهة تحديات العصر.

فإذا كنا نتحدث عن تجديد الخطاب الديني، فإن كل المؤسسات الدينية _ دون استثناء _ لا تستطيع تقديم شيء جديد من أجل هذه العملية، فالكل يدرك بأن ثقافتها، ثقافة تقليدية محافظة ترى في كل جديد بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، ثم حتى لو استطاعوا القيام بالتجديد فإنهم يرون فيه بأنه يمس بوضع المؤسسة الدينية ويؤثر على مصالح القائمين عليها والتابعين لها، وهم بالطبع لا يريدون أي مساس، وفي هذا السبيل فإنهم لا يريدون التجديد فحسب، بل هم أيضاً يدفعون بكل قوة من يقترح تجديداً. وتمتلئ كتاباتهم بالنقد اللاذع لكل من يتدخل في أمور الدين يصل حد التكفير والإخراج من الملة. فقد لبسوا قوله:﴿ **فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**﴾[54]. وقوله:﴿ **فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾[55].

فالآية الأولى موجهة لأهل الكتاب، أما الآية الثانية فهي عامة ولا تخص طائفة أو فئة بعينها، لكن أصحاب المؤسسات الدينية استولوا عليهما ووظفوهما في صالح المؤسسة الدينية التي أرادت أن تتخصص في أمور الدين، فأدى بها حسب محمد أركون إلى ميلاد تلك الأرثوذكسية التي كان يستعملها رجال الدين في القرون الظلامية في أوروبا للسيطرة على الكنيسة، فكان استعمال رجال المؤسسات الدينية شبيه لاستعمال الكنيسة، وهذا للحفاظ على مصالح المؤسسة الدينية ومحاولة سيطرتها على أمور الدين. يحدث هذا في ظل الاهتمام المتزايد من أفراد المجتمع بالدين الإسلامي ــ دراسة وبحثاً والتزاماً ــ، حيث يرى المنتقدون لأعلام المؤسسات الدينية عدم مساهمتها في تأطير وتوجيه هذا الجيل، فهذا لا ينقص من مقدارهم وقيمتهم في المجتمع، لكنهم يرون أن المؤسسات الدينية غلبت عليها النزعة الاحتكارية الضيقة ولا تتوانى في اتهام من لا ينتمي إليها بأنهم غير أهل للحديث باسم الدين، أو أنهم غير مختصين فيه.

إن المؤسسات الدينية العاجزة عن القيام بأي نشاط ثقافي يجعل منها قِبلة لأفراد المجتمع، دون البحث عن مصادر أخرى لإيجاد الإجابات المقنعة حول مختلف التساؤلات التي يطرحها الواقع المتغير، ويفرضها العصر بكل ما يحمل من تطورات، لا تنتهي عند هذا الحد، بل تعتبر نفسها الوريث الشرعي والوحيد للتراث المجيد وللمعرفة الإسلامية بكل تفاصيلها من حديث وتفسير وفقه وتثقيف للمجتمع عن طريق المنابع الأصيلة التي يجب أن تحافظ عليها وتسعى لعدم تغييرها أو تبديلها أو السماح لغير أعلامها والمنتمين إليها من ولوج أغوارها والبحث فيها.

يعتبر الكثير من المنتقدين أن الطريقة التي تسير بها المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي لا يمكن معها الحديث عن التجديد، لأنه ليس من السهل إزاحة التراكمات التي عمرت لأكثر من أربعة عشر قرناً، خاصة مع التحيز المبالغ فيه من طرف أعلام هذه المؤسسات، حيث أصبح «من غير المقبول في نظرهم أن يترك ذوو الآراء المخالفة دون أن ينالهم بطش القانون وملاحقة الدولة»[56]. ولجمال البنا رد صريح لما يتحدث عن القداسة التي أحيط بها أعلام التراث الإسلامي، فيقول:«إن هؤلاء الأعلام إنما كانوا ينطقون بروح عصرهم، وأن إجماعهم يدل على هذا، فلو كان أمر نظر وتفكير لوجد الاختلاف وقد أولوا الآيات القرآنية والأحاديث كي تتجاوب مع روح عصرهم ودفاعاً فيما رأوا عن الإسلام وصداً لغارة أعدائه الذين أردوا الحيف عليه والنيل منه وزعزعة الإيمان به»[57]. فالمفتونين بالتراث والذائبين فيه يخافون من تعدد القراءات أو الفهم لهذا التراث، ويخافون أن تنتهي هذه القراءات مخالفة لما هو سائد ومنطبع في عقلية المجتمع، لكنهم ينسون أو يتجاهلون عن قصد أن التراث «عبارة عن إنتاج بشري، تتبدى فيه كل اجتهادات البشر، وكل أشكال تفوقهم وأنماط قصورهم، من الطبيعي أن يكون فيه آنذاك ما ينفع، وما يضر، وما يسوء، وما يسر»[58].

خاتمة:

إن تجديد في الخطاب الديني أو التجديد في الدين بحد ذاته، هو مرادف لوجود أومة يعيشها الخطاب الديني، تستدعي أو تتطلب تصحيح المفاهيم ووضع تحديد كامل متكامل لها، تضفي إلى إيقاظ ما ضعف من همم أفرا المجتمع، والعمل على إعادة تشكيل وبناء وعي إسلامي حضاري

قوامه العقل، يدعو من خلاله الخطاب الديني المجتمع إلى جوهر الدين وحقيقته، وعدم التقوقع في تابوت التاريخ، كما أن الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني تقتضيها تقادم الزمان وبُعد المجتمع عن مصدر الوحي، وهو ما يؤدي إلى اندراس كثير من معالم الدين، وبالتالي اندراس معالم الخطاب الديني، فيعيش المجتمع في ظل اتساع رقعة الآفات الاجتماعية وتفشي مظاهر الانحراف، عندها تكون الحاجة أكثر من ضرورية إلى التجديد وبروز معالم الخطباء أو المجددين الذين يعيدون تقديم الدين والخطاب الديني كما تم إنزاله في عهده الأول.

أضف إلى ذلك أن الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني تمليها التطورات المتسارعة، مثل: التطور الحضاري المتصاعد، واتصال المسلمين بالحضارة الحديثة من خلال التماس الغربي الإسلامي. غير أن هذا لا يفهم منه أن عملية التجديد يقوم به كل أفراد المجتمع، فالتجديد مترادف مع الاجتهاد، ولا تحصل درجة الاجتهاد إلا لمن كانت له العديد من الصفات كفهم مقاصد الشريعة على كمالها، والتمكن من الاستنباط بناء على ما يتم فهمه.

إن اختلاف وجهات النظر للدين في حد ذاته، جعلت وجهات النظر في الخطاب الديني تختلف، ثم تباينت آراء أعلام الخطاب الديني في التجديد. هذا التباين في حد ذاته يعتبر مشكل من المشاكل التي تواجه الخطاب الديني، أضف إلى ذلك العزلة التي يعيش فيها المجتمع الإسلامي وحالة الانغلاق على الذات ورفض الآخر، والموروث الثقافي المعقد وغيرها ... تعتبر من المشاكل التي بينت أزمة الخطاب الديني وأعاقت العمليات المتواصلة لمحاولة تجديده أو تطويره كما يحلوا للبعض تسميته.

الهوامـش:

(*) **د. محمد بن حليمة،** أستاذ بجامعة الجزائر 02 «أبو القاسم سعد الله»، تخصص علم الاجتماع الديني، عضو مخبر الدين والمجتمع، ورئيس تحرير مجلة «الدين والمجتمع».

(1) محمد أركون: **القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني،** ط 02، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، مارس 2005، ص : 93 .

(2) محمد مهدي شمس الدين: **الاجتهاد والتجديد في الفقـه الإسلامي،** ط 01، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص: 08.

(3) نفس المرجع ، ص : 08 .

(4) محمد عمارة: **رفع الملام عن شيخ الإسلام ابن تيمية،** ط 01، سلسلة إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت (01)، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، الإسماعيلية، مصر، 2007، ص: 07.

(5) عدنان محمد أمامة: **التجديد في الفكر الإسلامي،** ط 01، رسائل جامعية (28)، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، المملكة العربية السعودية، 2003، ص.ص: 05–06.

(6) العلامة ابن منظور: **لسان العرب،** المجلد الثاني، باب الجيم، دار الحديث (طبع ، نشر ، توزيع) ، القاهرة ، مصر ، 2003، ص: 50.

(7) سمير أبو زيد: **﴿منهج التجديد الديني عند الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني﴾، مجلة كلية دار العلوم،** العدد 36، جامعة القاهرة، مصر، (د.ت)، ص: 162.

(8) نفس المرجع، ص: 169.

(9) نفس المرجع، ص: 171.

(10) عدنان محمد أمامة: **مرجع سبق ذكـره،** ص.ص: 16–18.

(11) يوسف القرضاوي: **الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد،** ط 02، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1999، ص.ص: 29–30.

(12) عبد الجليل أبو المجد، عبد العالي حارث: **تجديد الخطاب الإسلامي وتحديات الحداثـة،** إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص: 13.

(13) نفس المرجع، ص: 14.

(14) جوردون مارشال: **موسوعة علم الاجتماع،** ط 02، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2007، ص: 307.

(15) عدنان محمد أمامة: **مرجع سبق ذكـره،** ص: 21.

(16) أبو إسحاق الشاطبي: **الموافقات في أصـول الشريعة،** ط 01، ج 04، ضبط وتقديم: أبو عبيدة آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخُبَر، المملكة العربية السعودية ، 1997، ص: 104.

(17) ماجد الغرباوي: **إشكاليات التجديد**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص.ص: 25–26.

(18) سورة الأنبياء، الآية رقم: 107.

(19) سورة الأعراف، من الآية رقم: 158.

(20) عدنان محمد أمامة: **مرجع سبق ذكره**، ص.ص: 24–25.

(21) محمد ياسر الخواجة: ﴿**تجديد الخطاب الديني بين قيم التراث وفكر الإصلاح**﴾، **تجديد الخطاب الديني بين الفكر الفلسفي والاجتماعي**، ط 01، أعمال المؤتمر الدولي لكلية الآداب بجامعة طنطا، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص: 23.

(22) (28) محمد بن شاكر الشريف: **تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف**، ط 01، منشورات مجلة البيان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص: 20.

(23) سورة النساء، من الآية رقم: 59.

(24) أحمد ابن تيمية: **مجموعة الفتاوى**، ط 03، ج 19، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2005، ص: 150.

(25) سورة الحشر، من الآية رقم: 07.

(26) محمد بن شاكر الشريف: **مرجع سبق ذكره**، ص: 23.

(27) نفس المرجع، ص: 24.

(28) إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع الديني (دراسة تحليلية حول العلاقة المتفاعلة بين المؤسسة الدينية والمجتمع)**، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 85.

(29) نفس المرجع، ص: 88.

(30) محمد بن شاكر الشريف: **مرجع سبق ذكره**، ص: 30.

(31) إحسان محمد الحسن: **مرجع سبق ذكره**، ص: 74.

(32) محمد عمارة: **أزمة الفكر الإسلامي المعاصر**، الإسلام دين الحياة، الكتاب الخامس، دار الشرق الأوسط للنشر، القاهرة، مصر، 1990، ص: 21.

(33) سورة مريم، الآية رقم: 48.

(34) سورة الكهف، الآية رقم: 16.

(35) محمد القزويني ابن ماجه: **سنن ابن ماجه**، ط 01، تحكيم وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د.ت)، الحديث رقم: 3957، ص: 653.

(36) أبو الأعلى المودودي: **موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه وواقع المسلمين وسبيل النهوض بهم**، ط 02، ترجمة: محمد كاظم سباق، دار الفكر الحديث، بيروت، لبنان، 1967، ص: 32.

(37) حسن الصفار: **الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان**، ط 01، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص.ص: 20–21.

(38) نفس المرجع، ص: 21.

(39) أحمد إبراهيم السايح: **الحكيم الترمذي ونظريته في السلوك**، ط 01، المكتبة الصوفية، القاهرة، مصر، 2006، ص: 193.

(40) يوسف القرضاوي: **الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر**، ط 01، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1996، ص: 101.

(41) فتحي يكن: **الاستيعاب في حياة الدعوة والداعية**، نحو وعي حركي إسلامي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص: 09.

(42) للمزيد من التفاصيل حول تيارات الجمود والتغريب، يمكن مطالعة مكتبة الدكتور محمد عمارة. لقد اعتمدنا على بعض الكتب، لكنه في محاولاته حول تجديد الدين كان يتطرق إلى دعاة التغريب من أبناء الأمة الذين انبهروا بالحضارة الغربية، أو أولائك الذين استعملوا الاستعمار الغربي لإحكام قبضتها على الأمة الإسلامية. الفقرة التي أوردناها مأخوذة من تقديم طبعة دار الشروق للأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده. أنظر: محمد عمارة: **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده**، ط 01، ج 01، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1993، ص: 10.

(43) برهان غليون: **اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**، سلسلة موفم صاد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1990، ص: 33.

(44) محمد عمارة: **الإسلام بين التنوير والتزوير**، ط 02، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2002، ص: 223.

(45) نفس المرجع، ص.ص: 223–224.

(46) نفس المرجع، ص: 224.

(47) نفس المرجع، ص: 225.

(48) عبد الجليل أبو المجد، عبد العالي حارث: **مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

(49) نفس المرجع، ص . ص : 26 – 27 .

(50) محمد عمارة : **أزمة.... مرجع سبق ذكره**، ص: 25.

(51) محمد أركون: **نافذة على الإسلام**، ط 01، ترجمة: صيَّاح الجهيّم، دار عطية للنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص: 126.

(52) محمد عمارة: **التعددية، الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية**، في التنوير الإسلامي (08)، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص: 05.

(53) نفس المرجع، ص: 18.

(54) سورة النحل، من الآية رقم: 43.

(55) سورة التوبة، من الآية رقم: 122.

(56) جمال البنا: **حرية الفكر والاعتقاد في الإسلام**، رسائل 03، منشورات مؤسسة فوزية وجمال البنا للثقافة والإعلام الإسلامي (الكوثر)، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1998، ص: 03.

(57) نفس المرجع، ص: 04.

(58) عبد الكريم بكار: **تجديد الخطاب الإسلامي، الرؤى والمضامين**، ط 01، العبيكان مكتبات ونشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 154.